أهم جوانب حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية

١٢ نوفمبر ٢٠٢٣

مكتب ناظر للمحاماة
Nazer Law Firm

مكتب المحامي أحمد ناظر

عن المكتب

منذ أن بدأنا ممارسة القانون لاحظنا وجود فجوة كبيرة في المجال, حيث أن المشورة القانونية المقدمة للمنشآت عادة لا تُبنى على فهم راسخ لاحتياجات عملها وطبيعة تعاملاتها المركبة.

وبحكم عملنا في كل من الإدارات القانونية في الشركات ومكاتب المحاماة لدينا فهم عميق للجوانب التشغيلية للمنشآت, وبالتالي نؤمن أنه باستطاعتنا المساعدة في سد هذه الفجوة من خلال تقديم استشارات وخدمات قانونية تأخذ في الاعتبار جميع تلك الجوانب.

الرؤية

أن نكون شريكًا حقيقيًا لكل عميل من عملائنا في نجاحه من خلال تقديم تجربة وخدمات فريدة.

الرسالة

أن نقدم لعملائنا خدمات قانونية متميزة ومتكاملة من خلال فريقنا المحترف والمتمكن.

القيم

النزاهة

ملتزمون بأعلى معايير الأخلاق المهنية والاحترام.

تعزيز الفرص

عازمون على مساعدتك لتصل بعملك إلى أقصى إمكاناته.

الإصرار

مصممون على تحقيق أهداف عملائنا.

المرونة

حريصون على تلبية احتياجات منشأتك بسرعة ومرونة.

أهم جوانب حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية

لا يكاد يمضي يوم واحد في حياة أي من الأفراد دون أن يقوم بمشاركة بياناته الشخصية مع الآخرين بشكل ما, سواء من خلال مشاركة الصور مع العائلة أو الأصدقاء أو إدخال بيانات شخصية عند القيام بعمليات الشراء عبر الانترنت أو تزويد مقدم خدمة صحية بمعلومات صحية أو حتى تسجيل الحضور عند الدخول إلى مقر العمل.

وتبادل هذا الكم من البيانات الشخصية بين الأفراد وبين الأفراد والمنشآت دفع العالم بأكمله لتكريس اهتمام عالمي بالبيانات الشخصية وكيفية تنظيمها بشكل متوازن مما يحمي الأفراد وبيانتهم الشخصية دون تعطيل عجلة العمل والتطور التقني المستمر.

ومن هذا المنطلق وتحقيقا لأهداف الرؤية الخاصة بالمملكة العربية السعودية والتي أهم أهدفها تطوير منظومة البيانات والذكاء الصناعي, قامت المملكة بدورها بإصدار كلا من: نظام حماية البيانات الشخصية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٣/٢/٩هـ. المعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/١٤٨) وتاريخ ١٤٤٤/٠٤/٠٥هـ, واللائحة التنفيذية لنظام حماية البيانات الشخصية الصادرة بقرار إداري رقم (١٥١٦) وتاريخ ١٩ /٠٢/ ١٤٤٥ه (سيتم الإشارة إلى نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته التنفيذية فيما بعد في هذه المقالة بـ" نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته").

البيانات الشخصية ونطاق تطبيق النظام:

يُعرف نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته البيانات الشخصية على أنها أي بيان -على أي شكل كان – يؤدي إلى: (١) معرفة الفرد على وجه التحديد أو (٢) يجعل التعرف عليه ممكنا بصفة مباشرة أو غير مباشرة. مثل: رقم الهوية الشخصية أو أرقام الرخص أو البطاقات الائتمانية أو صور الأفراد الثابتة أو المتحركة. وصاحب البيانات الشخصية هو الفرد التي تتعلق به البيانات, ومن المهم فهم أبعاد تعريف صاحب البيانات الشخصية؛ حيث أن البيانات الشخصية ممكن أن يتم جمعها من صاحبها مباشرة أو من الغير في بعض الحالات التي يحددها نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته وهذا يؤثر في عمليات المعالجة التي يمكن إجراءها على البيانات الشخصية حسب كل حالة.

وحدد نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته أيضا نطاق تطبيق أحكامهما حيث أنه يُطبق على:

١ أي معالجة تتم على أي بيانات شخصية في المملكة العربية السعودية.

٢ أي معالجة تتم على البيانات الشخصية الخاصة بالمقيمين في المملكة العربية السعودية وإن كانت جهة المعالجة خارج المملكة.

ويستثنى من تطبيق النظام قيام الأفراد معالجة البيانات الشخصية لغرض شخصي أو عائلي, وتفصل اللائحة التنفيذية ما يُعتبر -لأغراض النظام- أنه معالجة لأغراض شخصية أو عائلية. ويعتبر هذا الاستثناء في غاية الأهمية لأن طبيعة الحياة الاجتماعية للأفراد خصوصا استخدام وسائل التواصل الاجتماعي تتطلب بعض المرونة عند التعامل مع البيانات الشخصية.

وللتنويه فإن النظام لا يشمل أي بيانات لا تتعلق بالأفراد, فعلى سبيل المثال البيانات الخاصة بالمنشآت لا تدخل ضمن نطاق هذا النظام.

من المهم أيضا العلم بأنواع المعالجة التي من الممكن أن تتم على البيانات الشخصية لنتمكن من فهم مدى تطبيق النظام وأنها يمكن أن تكون معالجة يدوية أو آلية.

ومع أن نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته لم يحصر أنواع المعالجة وترك التعريف بها واسع ليشمل جميع أنواع المعالجات, إلا أن نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته ذكروا عدد من المعالجات -على سبيل المثال- وفصل بعضها كونها أكثر أنواع المعالجات انتشارا واستخداما, وسنقوم بنقاش بعضها هنا أيضا.

أنواع المعالجة الأكثر استخداما

جمع البيانات الشخصية

قبل البدء في توضيح جمع البيانات الشخصية يجب الإشارة إلى أهم التعاريف المذكورة في نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته وهو تعريف الجهة المختصة وهي الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي, وقد يكون للبنك المركزي السعودي بعض الصلاحيات وفقًا لما تقضي به النصوص النظامية ذات العلاقة.

فصل نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته موضوع جمع البيانات الشخصية, وكقاعدة عامة وضح النظام أن جهة التحكم -وهي الجهة التي تقوم بمعالجة البيانات الشخصية سواء بواسطتها أو بواسطة غيرها- لا يجوز لها:

١. جمع البيانات الشخصية إلا من صاحبها مباشرة؛ و
٢. معالجة البيانات الشخصية إلا للغرض التي جمعت له.

علما أن هناك بعض الاستثناءات لهذه القاعدة العامة, ومن هذه الاستثناءات جمع جهة التحكم البيانات الشخصية من مصادر متاحة للعموم مع مراعاة متطلبات النظام ولوائحه بهذا الخصوص, أو إذا وافق صاحب البيانات الشخصية على ذلك بالوجه المطلوب في النظام, أو ألا تسجل أو تحفظ البيانات الشخصية بصيغة من الممكن معها تحديد هوية صاحبها بشكل مباشر أو غير مباشر, وهناك عدد آخر من الاستثناءات يحددها نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته.

بعض الجوانب الهامة عند جمع البيانات الشخصية

- التوضيحات اللازمة عند الجمع المباشر من صاحب البيانات الشخصية: يجب على جهة التحكم عند جمع البيانات الشخصية من صاحبها مباشرة إحاطته علما ببعض العناصر المهمة ومنها الغرض من جمع البيانات الشخصية وهل هي إلزامية أو اختيارية وهوية من يجمع البيانات الشخصية والجهات التي سيتم الإفصاح عن البيانات الشخصية لها وتفصيل ذلك حسب متطلبات نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته, بالإضافة لعدد آخر من العناصر المهمة.

- الغرض من جمع البيانات الشخصية: يجب أن يكون الغرض من جمع البيانات الشخصية له علاقة مباشرة بنشاط جهة التحكم وألا يتعارض مع نظام آخر.

- الحصول على الموافقة صاحب البيانات الشخصية: يجب على جهة التحكم عند معالجة البيانات الشخصية -بما في ذلك جمع البيانات الشخصية- الحصول على موافقة صاحب البيانات الشخصية بالشكل الموضح في النظام ولوائح وسنقوم بتفصيل جوانب هامة لهذه الموافقة أدناه. والجدير بالذكر أيضا, أن الموافقة مطلوبة عند تغيير الغرض من معالجة البيانات الشخصية أيضا ويحق لصاحب البيانات الشخصية في أي وقت وبما يتوافق مع نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته الرجوع عن هذه الموافقة.

- طريقة جمع البيانات الشخصية: يجب أن تكون طريقة جمع البيانات الشخصية نظامية وآمنة وواضحة وخالية من أساليب الخداع والتضليل.

- محتوى البيانات الشخصية: أن تكون البيانات الشخصية التي يتم جمعها من قبل جهة التحكم مقصورة على الحد الأدنى اللازم لتحقق الغرض من جمعها.

- التحقق قبل المعالجة: يجب على جهة التحكم التحقق بشكل كافي من دقة واكتمال وحداثة البيانات الشخصية وارتباطها بالغرض الذي جمعت من أجله قبل معالجة البيانات الشخصية. وبناء على ذلك, يجب على جهات التحكم مراعاة كل ذلك عند وضعها لسياسات معالجة البيانات الشخصية.

- التوقف جمع البيانات الشخصية: يجب على جهة التحكم التوقف عن جمع البيانات الشخصية عندما يتضح لها أنها لم تعد ضرورية.

- توفر سياسة الخصوصية: يجب أن يكون لجهة التحكم سياسة خصوصية خاصة بها -تكون متاحة لأصحاب البيانات الشخصية- توضح فيها الغرض من جمع البيانات الشخصية ومحتوى البيانات الشخصية التي سيتم جمعها ووسيلة حفظها وكيفية معالجتها وكيفية اتلافها وحقوق صاحبها وكيفية ممارسة حقوقه. ومن المهم أن ننوه أن سياسة الخصوصية هذه ملزمة ليس فقط على جهات التحكم التي تقوم بجمع البيانات الشخصية آليًا كما هو متعارف عليه في المواقع الإلكترونية على سبيل المثال لا الحصر, ولكن أيضا ملزمة على جهات التحكم التي تقوم بجمع بيانات يدويًا أو الإثنين معًا على سبيل المثال الجهات التي تقوم بتزويد عملائها بنماذج بيانات لتعبئتها يدويا كالمدارس والمراكز الصحية والرياضية.

موافقة صاحب البيانات الشخصية

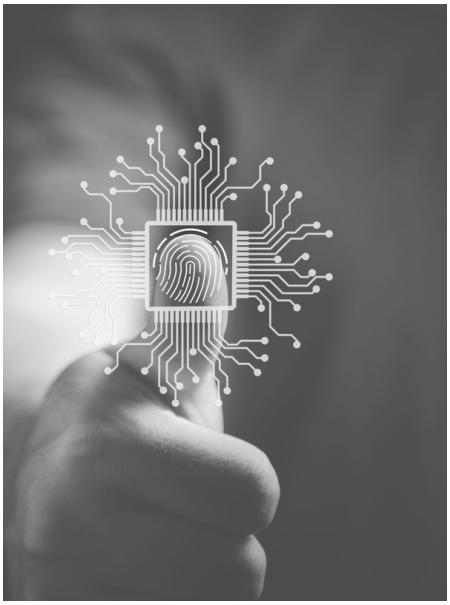

قد يكون حصول جهات التحكم على موافقة صاحب البيانات الشخصية أحد أهم الجوانب التي ناقشها نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته, ومن المتوقع أن تكون هذه الموافقة من أكثر الأحكام التي قد تسبب جدلًا عند تطبيقها على أرض الواقع.

ويشير النظام أنه لا يجوز أن تكون الموافقة شرطا لتقديم الخدمة أو المنفعة من قبل جهة التحكم مالم يكن ذلك بالفعل لازما لتقديم الخدمة أو المنفعة. علما أن النظام يفرق بين الحالات التي يجب الحصول فيها على الموافقة بشكل عام والموافقة الصريحة وأيضا الموافقة من الولي الشرعي في حال كان صاحب لبيانات ناقص أو عديم الأهلية.

ومن المهم الأخذ في الاعتبار أن اشتراطات الموافقة تُطبق على البيانات الشخصية التي تم جمعها من صاحب البيانات الشخصية مباشرة أو من غيره فهي مطلب للمعالجة بشكل عام وليس فقط للمعالجة من خلال الجمع.
ووضح النظام الحالات التالية التي تعتبر استثناء من مطلب الموافقة المسبقة لمعالجة البيانات الشخصية أو عند تعديل غرض المعالجة من قبل جهة التحكم:

1. تحقق المعالجة مصلحة متحققة لصاحب البيانات وتعذر الوصول إليه أو كان من الصعب ذلك.
2. تكون المعالجة بمقتضى نظام آخر أو تنفيذا لاتفاق سابق يكون صاحب البيانات طرف فيه.
3. إذا كانت جهة التحكم جهة عامة والمعالجة مطلوبة لأغراض أمنية أو قضائية.

٤. إذا كانت جهة التحكم جهة عامة والمعالجة مطلوبة لأغراض أمنية أو قضائية.

٥. المعالجة لأغراض علمية أو بحثية أو إحصائية دون موافقة صاحبها, ويوضح نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته اشتراطات خاصة لهذه الحالة.

الإفصاح عن البيانات الشخصية

من الجدير بالذكر أن الإفصاح المشار إليه في النظام يقصد به تمكين شخص -غير جهة التحكم أو جهة المعالجة- من الوصول إلى البيانات الشخصية أو الاطلاع عليها أو استعمالها, فبالتالي لا يشمل هذا مشاركة جهة التحكم البيانات الشخصية مع جهات المعالجة, ولكن قد يشمل مقدمي الخدمات الآخرين مثل مقدمي الخدمات اللوجستية. وقام نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته من باب تنظيم إفصاح جهات التحكم عن البيانات الشخصية تحديد الحالات التي يجوز فيها الإفصاح عن البيانات الشخصية, ومنها موافقة صاحب البيانات الشخصية أو أن تكون بيانات تم جمعها من مصدر عام وغير ذلك.

وبما أن الإفصاح يعتبر من أكثر أنواع المعالجة خطرًا, فقد حدد النظام أيضا الحالات التي لا يمكن لجهة التحكم الاستناد على الاستثناءات الواردة في النظام كسبب للإفصاح وذلك لحماية صاحب البيانات الشخصية.

جهات المعالجة

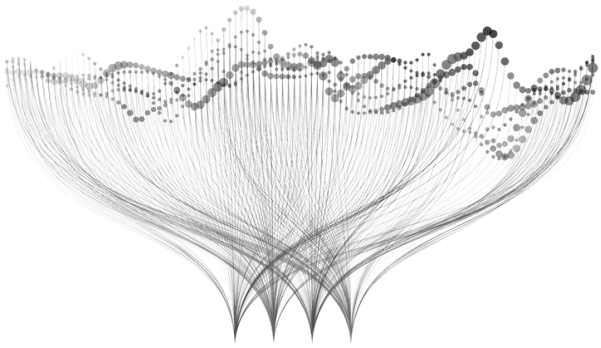

يوضح النظام أنه من الممكن لجهات التحكم اختيار جهة معالجة أو أكثر؛ لتقوم بمعالجة البيانات الشخصية بالنيابة عن جهة التحكم ولكن يجب على جهة التحكم عند اختيار جهة المعالجة أن تتأكد أن جهة المعالجة توفر الضمانات اللازمة لتنفيذ نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته. وفي جميع الأحول تظل جهة التحكم هي المسؤولة عن البيانات الشخصية تجاه صاحب البيانات الشخصية أو الجهة المختصة (حسب الأحوال).

وحدد نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته ترتيبات خاصة فيما يخص نقل البيانات الشخصية خارج المملكة ويجب على الجهات التي يحددها النظام واللائحة مراعاة ذلك عند التعاقد مع الشركات التي تقوم باستضافة البريد الإلكتروني والخوادم السحابية والعديد من الخدمات الأخرى التي قد يترتب عليها إخراج البيانات الشخصية إلى خارج المملكة.

نقل البيانات الشخصية

يوضح نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته أنه عند نقل جهة التحكم البيانات الشخصية من مكان إلى آخر لغرض معالجتها يجب أن تلتزم جهة التحكم باتخاذ الإجراءات ووسائل التنظيم والتقنية اللازمة للحفاظ على البيانات الشخصية.

حالات تسرب البيانات الشخصية

يجب على جهة التحكم عند حصول أي حادثة تسرب بيانات شخصية أو تلفها أو وصول غير مشروع لها أن تشعر الجهة المختصة فور علمها بتلك الحادثة.

ويجب أيضا على جهة التحكم إخبار صاحب البيانات الشخصية بأي حادثة تسرب بيانات شخصية أو تلفها أو الوصول الغير مشروع لها في حال ترتب على تلك الحادثة ضرر على البيانات الشخصية الخاصة بصاحبها أو كان هناك تعارض مع حقوقه ومصالحه.

إتلاف والاحتفاظ بالبيانات الشخصية

كقاعدة عامة, يجب على جهة التحكم إتلاف البيانات الشخصية عند انتهاء الغرض من معالجتها دون تأخير. ولكن هناك حالات يمكن لجهة التحكم فيها الاحتفاظ بالبيانات الشخصية إذا تمت إزالة كل ما يؤدي إلى معرفة صاحبها على وجه التحديد, ويفصل نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته الآلية اللازمة لذلك.

وهنالك أيضا حالات يُلزم نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته جهة التحكم بالاحتفاظ بالبيانات الشخصية, وذلك في حال وجود التزام على جهة التحكم بالاحتفاظ بالبيانات الشخصية بناء على نظام آخر أو إذا كانت البيانات الشخصية ذات علاقة بقضية منظورة أمام جهة قضائية.

حقوق صاحب البيانات الشخصية

حدد نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته خمس حقوق أساسية لصاحب البيانات الشخصية فيما يخص علاقته مع جهة التحكم, وتفصل اللوائح كيفية وآلية ممارسة صاحب البيانات الشخصية لهذه الحقوق وهي كالتالي:

١ حق العلم: وهو حق صاحب البيانات الشخصية في العلم بالسبب النظامي لجمع بياناته الشخصية والغرض من جمعها.

٢ حق الوصول إلى البيانات الشخصية: وهو حق صاحب البيانات الشخصية في الوصول لبياناته الشخصية المتوفرة لدى جهة التحكم. ويمكن تقييد هذا الحق في حالات معينة يوضحها نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته.

٣ حق الحصول على البيانات الشخصية: وهو حق صاحب البيانات الشخصية في الحصول على بياناته الشخصية المتوفرة لدى جهة التحكم بصيغة مقروءة وواضحة.

٤ حق طلب تصحيح البيانات الشخصية: وهو حق صاحب البيانات الشخصية في تمكينه من تصحيح بيانته الشخصية المتوفرة لدي جهة التحكم

٥ حق طلب اتلاف البيانات الشخصية: وهو حق صاحب البيانات الشخصية في طلب اتلاف بيانته الشخصية المتوفرة لدى جهة التحكم متى انتهت حاجته إليها.

ويلزم نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته جهة التحكم بمدة محددة للاستجابة لطلبات أصحاب البيانات الشخصية ممارسة أي من حقوقهم أعلاه كما يجب على جهة التحكم أن توضح لأصحاب البيانات الشخصية كيفية التواصل معها لطلب أي من حقوقه.

ويمكن لأي صاحب بيانات شخصية أن يقدم شكوى للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي عند مخالفة أي جهة للنظام ولائحته.

البيانات الحساسة

عرف نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته البيانات الحساسة على أنها بيانات شخصية تتعلق بأصل الفرد العرقي أو معتقده الديني أو الفكري أو السياسي وأيضا البيانات الأمنية والجنائية أو بيانات السمات الحيوية التي تحدد الهوية أو البيانات الوراثية أو البيانات الصحية والبيانات التي تدل على أن الفرد مجهول الأبوين أو أحدهما. ومن ثم خص هذه البيانات الحساسة ببعض التنظيمات الخاصة التي تلزم جهات التحكم بالتعامل مع هذه البيانات الحساسة بمستوى أعلى من الحماية والحرص ومن أهم هذه التنظيمات:

- قصر حق الاطلاع على البيانات الصحية بما في ذلك الملف الطبي على أقل عدد ممكن من الموظفين وبالقدر اللازم لتقديم الخدمة الصحية اللازمة. وتقييد إجراء عمليات المعالجة التي تتم على البيانات الصحية إلى الحد الأدنى اللازم لتقديم الخدمات الصحية وبرامج التأمين الصحي.
- وفيما يخص البيانات الائتمانية -والتي لا تدخل في تعريف البيانات الحساسة ولكن لها تنظيم خاص أيضا في نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته- أن تكون المعالجة لها بطريقة تكفل خصوصية أصحابها وأنه يلزم التحقق من الموافقة الصريحة -حسب ما جاء في نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته – عند جمع البيانات الائتمانية أو تغيير الغرض من جمعها أو الإفصاح عنها أو نشرها وذلك وفقا للنظام ولائحته بالإضافة إلى نظام المعلومات الائتمانية.

بعض التوصيات

- نوصى أن تقوم جميع جهات التحكم وجهات المعالجة بتقويم وضعها الحالي تجاه نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته وأن تقوم بذلك بالاستعانة بخبراء قانونيين وتقنيين.

- نوصي بأن تقوم جهات التحكم قبل معالجة أي بيانات شخصية -بما في ذلك قبل بدء جمعها وسواء كانت هذه المعالجة يدوية أو آلية- أن تقوم بوضع سياسات واضحة للبيانات الشخصية أو مراجعة السياسات الحالية بحيث تراعي جميع جوانب نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته وعلى أن يتم مشاركة هذه السياسات مع صاحب البيانات الشخصية وأن تشمل السياسات الموافقات اللازمة لتنفيذ بعض الأمور المتعارف عليها تجاريا مثل إرسال المواد الدعائية أو التوعوية إلى أصحاب البيانات.

- يجب أن تقوم جهات التحكم عند تطوير أنظمتها التقنية أخذ جوانب النظام في الاعتبار ومن ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- حق وصول صاحب البيانات الشخصية لبياناته وكذلك حقه في الحصول على نسخة منها.

- يجب على أي جهة تحكم أو جهة معالجة تتعامل مع بيانات حساسة أو بيانات ائتمانية أن تضع أنظمة إدارية وتقنية وسياسات داخلية لحوكمة التعامل مع هذا النوع من البيانات لغرض حمايتها.

- يجب الأخذ في الاعتبار أحكام نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته عند نقل البيانات الشخصية إلى خارج المملكة العربية السعودية وبالأخص أحكام لائحة نقل البيانات الشخصية خارج المملكة.

- يجب على جهات التحكم القيام بما يلزم للتحقيق الموائمة مع نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته ومن ذلك على سبيل المثال استحداث منصب وظيفي كمسؤول البيانات الشخصية.

- يجب على جهة التحكم الاحتفاظ بسجلات معالجة البيانات الشخصية للمدة وعلى الوجه المطلوب وفقا للنظام ولائحته حسب نشاط جهة التحكم.

التعليم:

- ماجستير في قانون الأعمال، مرتبة الشرف جامعة نورث وسترن
- بكالوريوس في القانون، جامعة دار الحكمة

التخصص:

- الأنشطة التقنية وأمن البيانات
- الاستثمار الأجنبي
- المعاملات التجارية والشركات
- مسرعات وحاضنات الأعمال والشركات الناشئة

الكاتبة:
ندى صالح باشماخ
مستشارة قانونية لدى مكتب ناظر للمحاماة

ندى لديها أكثر من ١٠ سنوات من الخبرة المتنوعة في تأسيس وتصفية الشركات السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي والشركات الأجنبية. خبرتها السابقة كمستشارة قانونية داخلية في شركة قابضة وكمستشارة قانونية في مكتب السندي للمحاماة منحتها نظرة شاملة وعملية لاحتياجات العملاء.

أهم الإنجازات المهنية:

- العمل بالقرب مع عدد من الشركات بخصوص أمن البيانات والمتطلبات النظامية الأخرى بما في ذلك الشركات التقنية والشركات الخاضعة لرقابة البنك المركزي السعودي.
- المشاركة الجوهرية في مبادرة حكومية من خلال تصميم وتنفيذ إطار قانوني لإدارة الاستفسارات المتعلقة بأحد الأنظمة من قبل المستفيدين.
- تأسيس عدة شركات مساهمة، بما في ذلك قيادة المفاوضات والتعامل مع وثائق التأسيس مع الجهات الحكومية.
- صياغة ومراجعة اتفاقيات المشاريع المشتركة بين الشركات متعددة الجنسية.
- مساعدة مجالس إدارة منشآت عديدة على اتخاذ قرارات مستنيرة من خلال تقديم المشورة بشأن هيكل الوثائق القانونية الرئيسية وتوضيح التوجيهات والعواقب القانونية المحتملة.
- تقديم خدمات قانونية متعددة وعن قرب مع المسرّعات والحاضنات والشركات الناشئة وذلك لدعمها وتسهيل أنشطة تأسيس أعمالها.
- قيادة عملية التعاقد والتفاوض على صفقة اندماج تقدر بملايين الدولارات بين شركتين صناعية.
- إجراء الفحص القانوني النافي للجهالة والتحقق من الالتزام في مختلف التعاملات مثل الاستثمارات الأجنبية والاندماج واتفاقيات الإيجار بين الشركات.
- تقديم الاستشارات القانونية في المسائل التجارية والفندقية ونظام العمل والترخيص السياحي ونظام المنافسة.

في حال وجود أي استفسارات بخصوص نظام حماية البيانات الشخصية ولوائحه يمكنكم التواصل مع الكاتبة مباشرة.

Nbashammakh@nazerlaw.com

نسعد بتواصلكم

+٠٢٦ ٢٣٢ ٥٠٥ ٩٦٦

مركز صباح
طريق الأمير سلطان

info@nazerlaw.com

مكتب ناظر للمحاماة
Nazer Law Firm